4. 1 - لام التعريف

تمثل لام التعريف مثالا نموذجيّا من الأمثلة التي يمكن أن يحتجّ بها الباحث على مراعاة القدماء لتضامن صعيدي الوظيفة السيمائيّة وحسن تطبيق إجراء الاستبدال عند تفكيك الملفوظ المركّب.

ولقد أحكم ابن يعيش استغلالها لتوضيح الفرق بين اللّفظ المفرد واللفظ المركّب حين بيّن أنّ استحالة إفراد حرف الزاي من كلمة زيد هو الذي يجعلنا نحكم بكونها كلمة واحدة وأن إمكانية إفراد لام التعريف من الغلام هي التي يترتّب عليها حكمنا بتركيبها وإن كانت من جهة اللّفظ تنطق نطقا واحدا لا فصل فيه. وقد تناولنا ذلك في القسم السابق [1].

إلا أننا نعود إلى هذا الحرف في هذا القسم لنبيّن أن القدماء رفضوا الحكم بوجود لام التعريف وتجزئة ملفوظات تبدو في ظاهر لفظها مشتملة على هذا الحرف، وتبعا لذلك مركبة من كلمتين. وكان ذلك من فرط حرصهم على تطبيق مبدإ تضامن وظيفي التعبير والمضمون.

- الحالة الأولى التي بحثوها في الأعلام:

وقد قالوا إن العلم المنقول عن صفة: مثل حارث أو عباس، «إذا نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنّها تقرّ فيه بعد النقل نحو الحارث والعباس وما نقل منها مجرّدا من الألف واللام لم يجز دخولها عليه بعد النقل نحو سعيد ومكرم وحاتم [2]».

وينبغي تأويل تقرّ فيه "بمعنى أنّه لا يمكن إفرادها ولا استبدال غيرها بها [3].

أمّا الحالة الثانية: فتخص حكم الألف واللام في الاسم الموصول "الذي" وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّهما معرّفان وأُبطل قولُهم باعتماد تضامن

1 القسم الرابع الفقرة 4.

2 ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 29. وتجد نفس المعنى عند ابن عقيل ج 1 ص 86.

3 ابن يعيش شرح المفصل ج 3 ص 140.